

سعد فرج كرار
(محاسبون قانونيون ومستشارون)

أحمد يحيى أحمد نيازي
(محاسبون قانونيون ومستشارون)

صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر
(ذو العائد الدوري التراكمي)

القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

محتويات

<u>صفحة</u>	
٢,١	تقرير مراقب الحسابات
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الدخل
٥	قائمة الدخل الشامل
٦	قائمة التدفقات النقدية
٧	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
٢٣ - ٨	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر
(ذو العائد الدوري التراكمي)

تقرير عن القوائم المالية
راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر (ذو العائد الدوري التراكمي) المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في صافي أصول الصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .
وقد أعدت القوائم المالية المرفقة بغرض تقديمها إلى الهيئة العامة للرقابة المالية تنفيذاً لمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية و قرار الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية
هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الإدارة (الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال الصناديق - شركة مساهمة مصرية)، فشركة خدمات الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً و واضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً و واضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملزمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملزمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات
تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. و تتطلب هذه المعايير تخطيط و أداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام شركة خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى شركة خدمات الإدارة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

سعد فرج كزار
(محاسبون قانونيون ومستشارون)

أحمد يحيى أحمد نيازى
(محاسبون قانونيون ومستشارون)

الرأى

ومن رأى أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لصندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر (ذو العائد الدوري التراكمي) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك شركة خدمات الادارة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب ونظام الصندوق علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما أن أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق ، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.



مراقبا الحسابات

أحمد يحيى أحمد نيازى

سجل المحاسبين والمراجعين بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (١٧٧)

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م (٥٤٩٤)



سجل المحاسبين والمراجعين بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٣٧)

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م (١٢٥٣٣)

القاهرة في : ١١ مايو ٢٠٢٥

صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر
(ذو العائد الدوري التراكمي)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

<u>٢٠٢٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٤/١٢/٣١</u>	<u>إيضاح</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>رقم</u>	
			<u>الأصول المتداولة</u>
			<u>نقدية بالبنوك</u>
١ ٤٢٩ ٢٩٨	١ ٧٧٩ ٥٥٨	(٤)	بنوك حسابات جارية
			<u>استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر</u>
٩ ٥٨٤ ٧٦١	١٣ ٤٥٣ ١٧٤	(٥)	استثمارات في أسهم محلية
١ ٥٢٢ ١١١	٧٧٣ ٣٨٨	(٦)	استثمارات في وثائق صناديق استثمار أخرى
			<u>مدينون وأرصدة مدينة أخرى</u>
١١ ٦٣٢	٥٢ ٢٠٧	(٧)	مدينون وحسابات مدينة أخرى
<u>١٢ ٥٤٧ ٨٠٢</u>	<u>١٦ ٠٥٨ ٣٢٧</u>		<u>إجمالي الأصول المتداولة</u>
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
١٤٨ ١٦٤	١٥٠ ٥٥٦	(٨)	دائنون وحسابات دائنة أخرى
<u>١٤٨ ١٦٤</u>	<u>١٥٠ ٥٥٦</u>		<u>إجمالي الالتزامات المتداولة</u>
<u>١٢ ٣٩٩ ٦٣٨</u>	<u>١٥ ٩٠٧ ٧٧١</u>		<u>صافي أصول الصندوق</u>
			<u>حقوق حملة الوثائق</u>
<u>١٢ ٣٩٩ ٦٣٨</u>	<u>١٥ ٩٠٧ ٧٧١</u>	(٩)	صافي حقوق حملة الوثائق
٦٧ ٥٧٥	٦٦ ٣٧٥	(١٨)	عدد الوثائق القائمة
<u>١٨٣,٤٩</u>	<u>٢٣٩,٦٦</u>	(٩)	صافي قيمة الوثيقة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقبي الحسابات مرفق.

المدير التنفيذي لشركة خدمات الإدارة
الشركة المصرية لخدمات الإدارة في
مجال الصناديق

محمد عبد العليم محمد
محمد عبد العليم

القائم بأعمال
رئيس قطاع الخزانة و أسواق المال
البنك الأهلي الكويتي مصر
(ممثل لجنة الاشراف)

يوسف يحيي كامل



(Handwritten signature)



صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر
(ذو العائد الدوري التراكمي)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	
٩٠.٦١٣	٣٩١.٥٨٢	إيرادات النشاط
		عائد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
		- أسهم محلية
٣.٤٧٨	١١٢.٢٨٨	عائد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
		في صناديق استثمار أخرى
١٠٦.٦٥٨	١٣٨.٦٧٨	أرباح إعادة تقييم وثائق استثمار في صناديق استثمار أخرى
٢.٠٢٣.٠٢٢	٣.١٠٣.٨٣٦	(١٠) صافي أرباح (خسائر) بيع أوراق - أسهم محلية
١.٣١٩.٨٧٩	٢٨٢.٨٨٠	أرباح إعادة تقييم أوراق مالية - أسهم محلية
٣.٥٥٣.٦٥٠	٤.٠٢٩.٢٦٤	إجمالي إيرادات النشاط
		يخصم
		مصرفات النشاط
٥٠.٦١٣	٦٩.١١٦	(١١) عمولات وأتعاب البنك الأهلي الكويتي مصر
٦٦.٥٩٦	٩٠.٩٤٢	(١٢) أتعاب الإدارة - مدير الاستثمار
٥.٣١٣	٧.٢٧٥	(١٣) أتعاب شركة خدمات الإدارة
١٠٧.٧٨٥	١٠٥.٦٦٩	مصرفات نشر
٢.٨٨٩	٤.٢٢١	امناء الحفظ
٤.٥٣١	١٩.٦٩٩	ضرائب توزيعات أرباح
٥٦.٦٢٣	٦٨.٨٨٧	(١٤) مصرفات عمومية وإدارية
٢٩٤.٣٥٠	٣٦٥.٨٠٩	إجمالي مصرفات النشاط
٣.٢٥٩.٣٠٠	٣.٦٦٣.٤٥٥	صافي أرباح (خسائر) النشاط
		يضاف / يخصم
٢.٥٤٣	١.٤٢٨	إيرادات متنوعة
١٦.٩٥٢	١٥.٤٨٢	فوائد دائنة
٢٥.٦٠٥	٨٤.٩٩٩	أرباح (خسائر) فروق تقييم عملة
٣.٣٠٤.٤٠٠	٣.٧٦٥.٣٦٤	صافي أرباح (خسائر) العام
٤٨.٩٣	٥٦.٢٧	(١٩) نصيب الوثيقة من صافي أرباح (خسائر) العام

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقبي الحسابات مرفق.

المدير التنفيذي لشركة خدمات الإدارة
الشركة المصرية لخدمات الإدارة في
مجال الصناديق

محمد عبد العليم محمد

محمد عبد العليم محمد

القائم بأعمال
رئيس قطاع الخزانة و أسواق المال
البنك الأهلي الكويتي مصر
(ممثل لجنة الاشراف)

يوسف يحيى كامل

يوسف يحيى كامل



صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر
(ذو العائد الدوري التراكمي)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الدخل الشامل
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

<u>٢٠٢٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٤/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٣٠٤٤٠٠	٣٧٦٥٣٦٤	صافي ارباح العام
-	-	الدخل الشامل الآخر
<u>٣٣٠٤٤٠٠</u>	<u>٣٧٦٥٣٦٤</u>	إجمالي الدخل الشامل عن العام

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

المدير التنفيذي لشركة خدمات الادارة
الشركة المصرية لخدمات الادارة في
مجال الصناديق

محمد عبد العليم محمد
محمد عبد العليم

القائم بأعمال
رئيس قطاع الخزانة و أسواق المال
البنك الأهلي الكويتي مصر
(ممثل لجنة الاشراف)

يوسف يحيي كامل



صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر
(ذو العائد الدوري التراكمي)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة التدفقات النقدية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣ ٣٠٤ ٤٠٠	٣ ٧٦٥ ٣٦٤	
(٢٥ ٦٠٥)	(٨٤ ٩٩٩)	
٣ ٢٧٨ ٧٩٥	٣ ٦٨٠ ٣٦٥	
(٣ ٠١٩ ٥٠٧)	(٣ ٨٦٨ ٤١٣)	(٥)
(٢٨١ ١٧٣)	٧٤٨ ٧٢٢	(٦)
(١١ ٥٩٦)	(٤٠ ٥٧٥)	(٧)
(٢٨٩ ٠٨٦)	—	
٣٨ ٢١٣	٢ ٣٩٢	(٨)
(٢٨٤ ٣٥٤)	٥٢٢ ٤٩١	
(١٨٨ ٤٠١)	(٢٥٧ ٢٣١)	(٩)
(١٨٨ ٤٠١)	(٢٥٧ ٢٣١)	
(٤٧٢ ٧٥٥)	٢٦٥ ٢٦٠	
٢٥ ٦٠٥	٨٤ ٩٩٩	
١ ٨٧٦ ٤٤٨	١ ٤٢٩ ٢٩٨	(٤)
١ ٤٢٩ ٢٩٨	١ ٧٧٩ ٥٥٨	(٤)

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

المدير التنفيذي لشركة خدمات الادارة
الشركة المصرية لخدمات الادارة في
مجال الصناديق

محمد عبد العليم محمد
محمد عبد العليم

القائم بأعمال
رئيس قطاع الخزانة و أسواق المال
البنك الأهلي الكويتي مصر
(ممثل لجنة الاشراف)

يوسف يحيى كامل



صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر
(ذو العائد الدوري التراكمي)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٧٤ ٣٤٤ ١٠٠	٧٤ ٣٤٤ ١٠٠	القيمة الاسمية لوثائق الصندوق في ٢٠٠٨/٤/٣
(٧٧٨ ٣٩٩ ٧٠٠)	(٧٧٨ ٦١٩ ٧٠٠)	القيمة الاسمية لوثائق الصندوق المستردة
٧١٠ ٨١٣ ١٠٠	٧١٠ ٩١٣ ١٠٠	القيمة الاسمية لوثائق الصندوق المعاد بيعها
<u>٦ ٧٥٧ ٥٠٠</u>	<u>٦ ٦٣٧ ٥٠٠</u>	القيمة الاسمية لوثائق الصندوق القائمة
(١ ٦٦٥ ٢٥٧)	(١ ٨٠٢ ٤٨٨)	صافي ناتج إصدار واسترداد وثائق
٣ ٣٠٤ ٤٠٠	٣ ٧٦٥ ٣٦٤	صافي ارباح العام
٤ ٠٠٢ ٩٩٥	٧ ٣٠٧ ٣٩٥	ارباح مرحلة
<u>١٢ ٣٩٩ ٦٣٨</u>	<u>١٥ ٩٠٧ ٧٧١</u>	صافي حقوق حملة الوثائق

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

المدير التنفيذي لشركة خدمات الادارة
الشركة المصرية لخدمات الادارة في
مجال الصناديق

محمد عبد العليم محمد

محمد عبد العليم

القائم باعمال
رئيس قطاع الخزانة و أسواق المال
البنك الأهلي الكويتي مصر
(ممثل لجنة الاشراف)

يوسف يحيي كامل



-١-

نبذة عن الصندوق

تم إنشاء صندوق استثمار بنك بيريس مصر (ذو العائد الدوري التراكمي) وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم ٤١٦١ بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٧، وقد تم طرحه للاكتتاب العام بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٢٩ الصادر في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧.

مدة الصندوق ٢٥ عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله. يهدف صندوق استثمار بنك بيريس مصر إلى تحقيق أكبر قدر من النمو لاستثمارات الصندوق بدون الدخول في مخاطر مرتفعة وذلك للمحافظة على الأموال المستثمرة، حيث إنه يستثمر أمواله في محفظة متنوعة من أوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل شاملة الأسهم المقيدة في البورصة المصرية، أسهم وسندات حكومية وغير حكومية مدرجة في البورصة المصرية والبورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك في الودائع المصرفية وأذون الخزانة.

هذا وقد بلغ عدد الوثائق التي تم طرحها للاكتتاب ١.٠٠٠.٠٠٠ وثيقة قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري ويمكن زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الالتزام بالمادة (١٤٧) من الفصل الثاني من لائحة القانون ١٩٩٢/٩٥ والصادر بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠١٤/٢٢ على ألا يقل القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق عن خمسة ملايين جنيه مصري.

وقد عهد البنك إلى شركة بيريس مصر لإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار (شركة مساهمة مصرية) - شركة فينكس كاتو لإدارة صناديق الاستثمار سابقاً - خاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتقوم بمهام مدير الاستثمار، وبتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ تم تغيير اسم شركة مدير الاستثمار من شركة بيريس مصر لإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار إلى شركة سيجما لإدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الأوراق المالية، وبتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٣ عهد البنك إلى الشركة الالكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتقوم بمهام خدمات الإدارة، وقد تم تعديل نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٥. وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٣ عهد البنك إلى الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة مساهمة مصرية) serv fund سجل تجاري رقم (١٧١٨٢) والخاضعة لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتقوم بمهام خدمات الإدارة وقد تم تعديل نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق في يونيو ٢٠٢٣.

تاريخ بدء النشاط هو ٣ أبريل ٢٠٠٨ وانتهت السنة المالية الأولى الممتدة للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦ تم التأشير في سجل البنوك لدى البنك المركزي المصري بتعديل اسم بنك بيريس مصر - مصر ليصبح البنك الأهلي الكويتي - مصر، وبالتالي تم تعديل اسم الصندوق من صندوق استثمار بنك بيريس مصر (ذو العائد الدوري التراكمي) ليصبح صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر (ذو العائد الدوري التراكمي).

-٢-

أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء ما يتصل بها من القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وفقاً للقيمة القابلة للاسترداد فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة وبافتراض استمرارية الصندوق.

كما أن أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في تاريخ إعداد القوائم المالية تتفق مع أحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وافتراسات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المالية.

وعلى الرغم من أن تلك التقديرات والافتراضات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

٣- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

تم إتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية للقوائم المالية الحالية مقارنة بالقوائم المالية عن السنة المالية السابقة، وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية:

٣-١ عملة القياس والعرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة القياس للصندوق.

٣-٢ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم إمساك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية في الدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية في تاريخ التعامل، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ الميزانية على أساس الأسعار السائدة لدى البنك الأهلي الكويتي مصر في تاريخ القوائم المالية، ويتم إدراج فروق العملة الناتجة عن تسوية المعاملات وإعادة التقييم ضمن قائمة الدخل.

٣-٣ السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع مدير الاستثمار سياسات استثمارية متحفظة للحفاظ على أموال الصندوق والتقليل من أثر تقلبات البورصة وتعتيم العائد على الأصول وتقليل حجم المخاطر عن طريق تنويع سياسة الاستثمار والاختيار الجيد لمحفظة الأوراق المالية المستثمرة مع مراعاة التزام مدير الاستثمار عند استثمار أموال الصندوق بالحدود الموضحة بالنسب التالية:

أسهم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة وشهادات الإيداع الدولية للشركات المقيدة في البورصات الأجنبية بحد أقصى	٩٥%
سندات حكومية بحد أقصى	٣٠%
سندات الشركات بحد أقصى	١٥%
نقدية وأذون الخزانة وودائع بنكية بحد أقصى	٣٠%
شهادات الادخار البنكية بحد أقصى	١٠%
وثائق استثمار في صناديق أخرى بحد أقصى	٢٠%

وهذه النسب قابلة للتعديل بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية في ضوء متغيرات سوق الأوراق المالية.

٣-٤ تقييم الاستثمارات

يتم إتباع الأسس التالية عند تقييم الاستثمارات:

* الأوراق المالية المقيدة بالبورصة

يتم تقييم الأوراق المالية المقيدة في البورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم، على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز ١٠% من هذا السعر.

* الأوراق المالية الصادرة بعملة أجنبية

يتم تقييم الأوراق المالية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق استخدام أسعار الصرف المعلنة في البنك الأهلي الكويتي مصر عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.

* أذون الخزانة

يتم تقييم أذون الخزانة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.

* شهادات الادخار البنكية

يتم تقييم شهادات الادخار البنكية طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء وآخر كوبون أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.

*** السندات الحكومية**

يتم تقييم السندات الحكومية طبقاً لسعر الإقفال الصافي (سعر الإقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم.

*** السندات غير الحكومية وصكوك التمويل التي تصدرها الشركات**

يتم تقييم السندات غير الحكومية وصكوك التمويل التي تصدرها الشركات طبقاً لسعر الإقفال الصافي مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يتجاوز ١٠% من هذا السعر.

*** وثائق الاستثمار في صناديق استثمار أخرى**

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق استثمار البنوك الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.

*** الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة**

يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة والتي يجري عليها تعامل مرة كل أسبوعين على الأقل بأخر سعر تداول ما لم تكن قيمتها طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أقل فيتم التقييم بالقيمة الأقل.

ويتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة والتي لا يجري عليها تعامل مرة كل أسبوعين بالتكلفة أو القيمة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.

ولأغراض التقييم تستخدم أسعار الصرف السارية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية.

٥-٣ تحقيق الإيراد

* يتم إثبات العائد على الودائع والسندات والأذون والأوعية الاستثمارية ذات العائد على أساس الاستحقاق ويتم إثبات العوائد على أساس نسبة زمنية اخذاً في الاعتبار معدل العائد على الأصل.

* يتم إثبات العائد من الاستثمارات في وثائق استثمار ذات عائد دوري اعتباراً من تاريخ إعلان قرار التوزيع.

* يتم إثبات عائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم وفقاً للقيمة المقررة لكل كوبون بقرار التوزيع الصادر من الجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها.

* يتم إثبات أرباح وخسائر بيع الأوراق المالية بالفرق بين القيمة الدفترية للأوراق المباعة والمحتسبة في ضوء آخر تقييم للأوراق المالية وبين صافي القيمة البيعية والمحتسبة وفقاً لقيمة بيع الأوراق المالية بعد خصم عمولات ومصروفات البيع.

٦-٣ القيمة الاستردادية للوثيقة

يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها في أول أو ثاني يوم عمل مصرفي من الأسبوع التالي على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم الاسترداد الفعلي وهو آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق.

٧-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ الربط.

٨-٣ التوزيعات لحاملي وثائق الاستثمار

يجوز إجراء توزيع نقدي أو وثائق مجانية سنوياً بحد أقصى ٩٠% طبقاً لما يترأى لمدير الاستثمار من قيمة الأرباح المحققة كل عام، وسيتم الإعلان عنه خلال الأسبوع الأول من يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر في صحيفة واسعة الانتشار فضلاً عن الإعلان عنه في كافة فروع البنك الأهلي الكويتي مصر.

٩-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصص لمقابلة التزام حال (قانوني أو حكومي) مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المتوقع أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ اعداد القوائم المالية وتعديلها (عند الضرورة) لظهور افضل تقدير حالي. هذا ولسلامة حساب صافي قيمة أصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافي هذه القيمة، فقد تم تكوين مخصص للضريبة المستحقة وفقا للأرباح المحققة والتحوط للعبء الضريبي لتحويل الأرباح غير المحققة - التي تسعر على أساسها الوثيقة - إلى أرباح محققة خلال الفترة المالية، على أن يتم تعديل قيمة المخصص وفقا لنتائج الأعمال بنهاية كل فترة تسعير (إيضاح ١١).

١٠-٣ الخسائر الخاصة بالاضمحلال في قيم الأصول

الأصول المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصل المالي إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل ويتم احتساب خسارة الاضمحلال في قيمة الأصل بالاستعانة بالقيمة العادلة، ويتم اختبار قيمة الاضمحلال لكل أصل على حدة ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في القيمة بقائمة الدخل.

الأصول غير المالية

يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول الغير مالية المملوكة للصندوق في تاريخ القوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث اضمحلال في قيمتها الدفترية، وفي حالة وجود تلك المؤشرات يتم إعداد الدراسات اللازمة لتقدير القيمة الاستردادية المتوقعة من هذه الأصول، يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في القيمة إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تزيد عن القيمة الاستردادية المتوقعة له ويحمل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية على قائمة الدخل. هذا ويتم رد مقدار الاضمحلال في قيمة الأصل وذلك بما لا يتجاوز القيمة الدفترية للأصل قبل تسجيل الاضمحلال في القيمة.

١١-٣ الأدوات المالية

١- التوبيخ

الأدوات المالية هي أي عقود يترتب عليها إنشاء أصل مالي لمنشأة وزيادة في التزام مالي أو أداة ملكية في منشأة أخرى.

وتتضمن الأصول والالتزامات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي كل من أرصدة النقدية وما في حكمها والاستثمارات المالية والأرصدة المدينة الأخرى ذات الطبيعة النقدية كما تتضمن الالتزامات المالية البنوك الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى ذات الطبيعة النقدية.

- تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ما يلي:
- أ- الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض الاتجار والالتزامات المالية قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.

ب- الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الاعتراف الأولى كأدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢- الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولى. ولا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفى طرف التعاقد بالتزاماته التعاقدية.

- قياس الأصول والالتزامات المالية :-

١- القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة). أما بالنسبة للأصول والالتزامات المالية بخلاف تلك التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فتضاف (تخصم) تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى (من) قيم تلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولي في قائمة الدخل.

٢- القياس اللاحق

يتم قياس الأصول (متضمناً السندات) والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل. يتم قياس الأصول المالية المتمثلة في الحسابات الجارية والودائع وشهادات الادخار والأرصدة المستحقة على السماسرة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت. يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى بخلاف الالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، بينما تظهر حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق بالقيمة الاستردادية.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعماله لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛
 - في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال

يقوم الصندوق بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة.

تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي: -

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على معدل فائدة معين.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الصندوق بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل فائدة، يأخذ الصندوق في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقد يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في اعتبارها

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل الدفعات التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ (إن وجدت)

والشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
الأصول المالية القياس اللاحق - الأرباح والخسائر

الأصول المالية	تقاس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في
المقيمة بالقيمة	القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو
العادلة من خلال	الخسائر.
الأرباح والخسائر	

الأصول المالية	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة
بالتكلفة المستهلكة	باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر
	الاضمحلال.
	إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف
	بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن
	الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الالتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الالتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الاستبعاد – الأصول المالية

يقوم الصندوق بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع أخطار ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بكافة أخطار ومنافع الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية. يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزه المالي، ولكنه يحتفظ بكافة أخطار ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

الاستبعاد – التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو إلغاؤها أو انقضاء مدتها. يقوم الصندوق أيضا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند إستبعاد الالتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر. مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما

- ١- يكون للصندوق حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة
- ٢- وعندما يكون لدى الصندوق نية في تسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

أسلوب عرض الاستثمارات المالية بالقوائم المالية

أ- أذون الخزانة

تدرج أذون الخزانة بالقوائم المالية بتكلفة الشراء مضافا إليها العوائد التي استحققت عن الفترة من تاريخ الشراء حتى تاريخ القوائم المالية مخصصا منها قيمة الضرائب المستحقة على تلك العوائد التي يتم قياسها بالقيمة العادلة لها في تاريخ القوائم المالية.

ب- السندات

تدرج السندات في القوائم المالية بالقيمة العادلة لها وفقا لفرق التقييم الواردة بالإيضاح رقم (١٧)، على أن تظهر العوائد المستحقة عن الفترة من تاريخ صرف آخر كوبون وحتى تاريخ القوائم المالية ضمن إيرادات مستحقة بالأرصدة المدينة الأخرى وتدرج قيمة الضرائب المستحقة على تلك العوائد ضمن الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى.

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبناها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر:

(أ) خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء أو كل من التزاماته أو مواجهة سداد استردادات وثائق صناديق الاستثمار، وطبقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

يراعى مدير الاستثمار خلال عملية الاختيار انتقاء الأسهم ذات السيولة المرتفعة حتى لا يواجه الصندوق مخاطر السيولة في أي وقت ويقوم الصندوق أيضا بالاحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.

(ب) مخاطر السوق

هي مخاطر الاستثمار الناجمة عن تغيير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة عدة عوامل من بينها الأداء المالي للشركات، معدل نمو الشركات، الظروف السياسية والاقتصادية. وجدير بالذكر أنه بالمتابعة النشطة للأسهم وبتابعة مختلف الدراسات السياسية والاقتصادية وكذا التوقعات المستقبلية لأداء الشركات، فإن حجم هذه المخاطر يقل، هذا بالإضافة إلى تنوع نشاط الصندوق الاستثماري.

(ج) مخاطر تقلبات أسعار العملة

في حالة استثمار الصندوق في أدوات استثمارية مقيمة بالعملة الأجنبية فإن تقلبات أسعار العملة قد تؤثر على قيمة تلك الأدوات مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عائد الصندوق حيث أن عملة الصندوق هي الجنيه المصري، كما أن غالبية استثماراته بالعملة المصرية فإن تلك المخاطر تقل، ويقوم مدير الاستثمار بمتابعة اتجاهات تقلبات العملات العالمية والإطلاع على الدراسات الخاصة بتوقعات الاتجاهات المستقبلية للعملات الأجنبية وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار تأثير تقلبات العملات الأجنبية عند تقييم الفرص الاستثمارية ويقدم فقط على الاستثمار في الأدوات المقيمة التي تعظم العائد الاستثماري مما يساعد على التغلب على مخاطر تقلبات العملة إن وجدت.

(د) مخاطر التمائية (عدم القدرة على السداد)

يواجه المستثمر مخاطر الائتمان في حالة استثمار الصندوق في سندات غير حكومية حيث توجد مخاطر عدم إمكانية الشركات المصدرة للسندات دفع أصل السند أو الفائدة المطلوبة أو كلاهما معاً عند الاستحقاق وبذلك تكون الشركة تخلفت عند الدفع وبناء على ذلك يحدد مدير الاستثمار معايير محددة للاستثمار في سندات ذات تقييم مرتفع بحد أدنى BBB- وهو تصنيف درجة الاستثمار المحدد من الهيئة العامة للرقابة المالية بالنسبة للأوراق المالية المدرجة بالبورصة وما يعادله بالنسبة للأوراق المالية الأجنبية إلى جانب ذلك فالجزء المستثمر من أموال الصندوق في أسهم الشركات كما هو موضح في سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق لن يتأثر بشكل مباشر بمخاطر الائتمان مما يترتب عليه أيضاً تخفيض أثر هذه المخاطر على إجمالي عوائد الصندوق.

(هـ) مخاطر أسعار الفائدة

تؤثر أسعار الفائدة على أدوات الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عائد الصندوق على الجزء المستثمر في الأدوات ذات العائد الثابت ويمكن تقليل هذه المخاطر عن طريق الاستثمار في الأدوات المالية ذات العائد الثابت والمتغير حيث يقوم مدير الاستثمار بالتنوع والاستثمار في عدة أدوات مالية ذات العائد الثابت والمتغير طويلة وقصيرة المدى بحيث يستفيد من أعلى عائد ممكن بالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق يستثمر أمواله في أسهم الشركات كما هو موضح في سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق ولن يتأثر هذا الجزء بشكل مباشر بمخاطر أسعار الفائدة مما يترتب عليه أيضاً تقليل هذه المخاطر على إجمالي عائد الصندوق.

(و) مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة

هي المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار الفائدة على الأوراق المالية مما ينتج عنه تغيير في تدفقاتها النقدية إيجاباً أو سلباً نتيجة انخفاض أو ارتفاع أسعار الفائدة، ويقوم مدير الاستثمار بتنوع الاستثمارات في الأدوات المالية ذات العائد الثابت أو المتغير بمختلف الاستحقاقات وذلك للحد من تلك المخاطر.

٤- بنوك حسابات جارية

بلغ رصيد البنوك الحسابات الجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١ ٧٧٩ ٥٥٨ جنيه مصري			
٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	وبيانه كالتالي:	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>		
١ ٣٠٠ ٩٧٠	١ ٥٦١ ٠١٤	حساب جاري البنك الأهلي الكويتي مصر (جنيه مصري)	
١ ٢٨ ٣٢٨	٢ ١٨ ٥٤٤	حساب جاري البنك الأهلي الكويتي مصر (دولار أمريكي)	
<u>١ ٤٢٩ ٢٩٨</u>	<u>١ ٧٧٩ ٥٥٨</u>	الإجمالي	

٥- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - أسهم محلية

بلغ رصيد الاستثمارات في أسهم محلية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١٧٤ ٤٥٣ ١٣ جنيه مصري وهو يتمثل في الاستثمارات مقسمة على القطاعات التالية:

القطاع / اسم الشركة	٢٠٢٤/١٢/٣١		٢٠٢٣/١٢/٣١	
	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي أصول الصندوق	القيمة السوقية للأسهم جنيه مصري	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي أصول الصندوق	القيمة السوقية للأسهم جنيه مصري
قطاع موارد أساسية				
حديد عز	—	—	١٠,٤٧%	١ ٦٨٠ ٥٤٧
أبو قير للكيماويات	٤,٥٥%	٥٧٠ ٤٠٠	١٠,٤٧%	١ ٦٨٠ ٥٤٧
قطاع العقارات				
مصر الجديدة للإسكان والتعمير	٧,١٨%	٩٠٠ ٧٥٤	٢,٢٥%	٣٦١ ٦٠٠
منسوجات و سلع معمرة	—	—	—	—
النساجون الشرقيون للسجاد	٢,٦٣%	٣٢٩ ٧٤٥	٢,٨٧%	٤٦١ ٢٥٠
قطاع الأغذية				
ايديتا للصناعات الغذائية	—	—	٣,١٠%	٤٩٧ ٥٢٠
جهينة للصناعات الغذائية	٢,٧٥%	٣٤٥ ٦٦٥	—	—
	٢,٧٥%	٣٤٥ ٦٦٥	٣,١٠%	٤٩٧ ٥٢٠
قطاع خدمات النقل والشحن				
الاسكندرية لتداول الحاربات والبضائع	٣,٥٠%	٤٣٨ ٧٤٩	٣,٩٣%	٦٣١ ١٢٠
قطاع البنوك				
مصرف أبو ظبي الإسلامي المصري	—	—	٢,٨٢%	٤٥٢ ٩٦٣
المصرف المتحد	—	—	٥,٤٩%	٨٨١ ٣٠٥
البنك التجاري الدولي (مصر)	١١,٩٠%	١ ٤٩٢ ٩٥٨	٦,٠١%	٩٦٥ ٥٥٠
	١١,٩٠%	١ ٤٩٢ ٩٥٨	١٤,٣٢%	٢ ٢٩٩ ٨١٨
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات				
جي بي كوربوريشن	—	—	٦,٢٧%	١ ٠٠٧ ٤١٥
السويدي اليكتروك	٤,٣٩%	٥٥١ ٠٠٠	٤,١١%	٦٦٠ ١٥٦
	٤,٣٩%	٥٥١ ٠٠٠	١٠,٣٨%	١ ٦٦٧ ٥٧١
قطاع خدمات مالية (باستثناء البنوك)				
مجموعة طلعت مصطفى القابضة	—	—	٨,١٠%	١ ٣٠٠ ٨٨٠
مجموعة أي اف جي القابضة	٥,٢٠%	٦٥٢ ٨٠٠	٥,١٦%	٨٢٨ ٠٠٠
القلعة للاستثمارات المالية	٢,٧٥%	٣٤٥ ٦٤٢	—	—
بلتون المالية القابضة	٣,٣٣%	٤١٨ ٠٥١	٣,٤٣%	٥٥١ ١٨٤
	١١,٢٩%	١ ٤١٦ ٤٩٣	١٦,٦٩%	٢ ٦٨٠ ٠٦٤
قطاع رعاية صحية وادوية				
شركة مستشفى كليوباترا	٣,٠٥%	٣٨٢ ٣٢٠	٤,٠٦%	٦٥٢ ٠٥٠
سبيد ميديكال	٤,٧٥%	٥٩٦ ٢٥٠	—	—
	٧,٨٠%	٩٧٨ ٥٧٠	٤,٠٦%	٦٥٢ ٠٥٠

صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر (ذو العائد الدوري التراكمي)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣/١٢/٣١		٢٠٢٤/١٢/٣١		القطاع / اسم الشركة
نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي أصول الصندوق	القيمة السوقية للأهم جنيه مصري	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي أصول الصندوق	القيمة السوقية للأهم جنيه مصري	
%١٠,٦٧	١ ٣٣٨ ٩٣٥	%١٥,٧٠	٢ ٥٢١ ٦٣٤	قطاع اتصالات وتكنولوجيا المعلومات
%٦,٦٧	٨٣٦ ٧١٠	—	—	فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
%٣,٠٧	٣٨٤ ٧٨٣	—	—	أي فينانس للاستثمارات المالية
%٢٠,٤١	٢ ٥٦٠ ٤٢٨	%١٥,٧٠	٢ ٥٢١ ٦٣٤	المصرية للاتصالات
%٧٦,٣٩	٩ ٥٨٤ ٧٦١	%٨٣,٧٨	١٣ ٤٥٣ ١٧٤	الإجمالي

٦- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وثائق صناديق استثمار أخرى

بلغ رصيد الاستثمارات في وثائق استثمار صناديق استثمار أخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٣٨٨ ٧٧٣ جنيه مصري وبيانه كالتالي:

٢٠٢٣/١٢/٣١		٢٠٢٤/١٢/٣١		وثائق صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر النقدي ذو التوزيع الدوري التراكمي
نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي أصول الصندوق	جنيه مصري	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي أصول الصندوق	جنيه مصري	
%١٢,١٣	١ ٥٢٢ ١١١	%٤,٨٢	٧٧٣ ٣٨٨	
%١٢,١٣	١ ٥٢٢ ١١١	%٤,٨٢	٧٧٣ ٣٨٨	الإجمالي

٧- مدينون وحسابات مدينة أخرى

بلغ رصيد المدينون والحسابات المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٥٢ ٢٠٧ جنيه مصري وبيانه كالتالي:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	توزيعات أرباح أسهم مستحقة عوائد مستحقة الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	
١١ ٦٠٥	٥٢ ١٧٥	
٢٧	٣٢	
١١ ٦٣٢	٥٢ ٢٠٧	

٨- دائنون وحسابات دائنة أخرى

بلغ رصيد الدائنون والحسابات الدائنة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١٥٠ ٥٥٦ جنيه مصري وبيانه كالتالي:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة أتعاب البنك المستحقة أتعاب أمين الحفظ أتعاب شركة خدمات الإدارة المستحقة إستشارات ضريبية مصرفات نشر مستحقة رسوم مستحقة للهيئة العامة للرقابة المالية مصلحة الضرائب - ضرائب دمغة مصرفات مستحقة أخرى - أتعاب مهنية ضريبة توزيعات الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦ ٥٨٩	٨ ٥٩٥	
٥ ٠٠٧	٦ ٥٣٢	
٣٠٨	٤٢٩	
٥٢٥	٦٨٨	
٣٨ ٠٠٠	٤١ ٣٠٠	
٥٦ ٧١٥	٤٩ ٧٨٢	
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	
٢ ٤٤٠	٢ ٤٤٠	
٣٣ ٠٠٠	٣٣ ١٨١	
٥٨٠	٢ ٦٠٩	
١٦٤ ١٤٨	١٥٠ ٥٥٦	

٩- صافي حقوق حملة الوثائق

بلغ صافي حقوق حملة الوثائق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١٥ ٩٠٧ ٧٧١ جنيه مصري موزعة على عدد ٦٦ ٣٧٥ وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للوثيقة لتصبح صافي قيمة الوثيقة في ذلك التاريخ مبلغ ٢٣٩.٦٦ جنيه مصري بيانها كالتالي:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٤ ٣٤٤ ١٠٠	٧٤ ٣٤٤ ١٠٠	القيمة الاسمية لوثائق الصندوق في ٢٠٠٨/٤/٣
(٧٧٨ ٣٩٩ ٧٠٠)	(٧٧٨ ٦١٩ ٧٠٠)	القيمة الاسمية لوثائق الصندوق المستردة
٧١٠ ٨١٣ ١٠٠	٧١٠ ٩١٣ ١٠٠	القيمة الاسمية لوثائق الصندوق المعاد بيعها
٦ ٧٥٧ ٥٠٠	٦ ٦٣٧ ٥٠٠	القيمة الاسمية لوثائق الصندوق القائمة
(١ ٦٦٥ ٢٥٧)	(١ ٨٠٢ ٤٨٨)	صافي ناتج إصدار واسترداد وثائق
٣ ٣٠٤ ٤٠٠	٣ ٧٦٥ ٣٦٤	صافي أرباح (خسائر) العام
٤ ٠٠٢ ٩٩٥	٧ ٣٠٧ ٣٩٥	أرباح مرحلة
١٢ ٣٩٩ ٦٣٨	١٥ ٩٠٧ ٧٧١	صافي حقوق حملة الوثائق
٦٧ ٥٧٥	٦٦ ٣٧٥	عدد الوثائق القائمة
١٨٣,٤٩	٢٣٩.٦٦	صافي قيمة الوثيقة

١٠- صافي أرباح بيع أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - أسهم محلية

بلغت قيمة صافي أرباح بيع أوراق مالية - أسهم محلية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٣ ١٠٣ ٨٣٦ جنيه مصري وبيانها كالتالي:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢ ٣٢٣ ٧٩٠	٣ ٤٢٦ ٣٠٨	أرباح بيع أسهم
(٢٩٠ ٧٦٨)	(٣٢٢ ٤٧١)	يخصم:
٢ ٠٣٣ ٠٢٢	٣ ١٠٣ ٨٣٦	(خسائر) بيع أسهم
		صافي أرباح بيع أسهم

١١- عمولات وأتعاب البنك الأهلي الكويتي مصر

أ - يتقاضى البنك عمولة نظير إمساك حسابات الصندوق والدفاتر وإدارة سجل المساهمين وتقييمه الدوري لأصول الصندوق وذلك بواقع ٠,٥% (نصف في المائة) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل شهر، هذا وطبقاً للعقد المبرم بين البنك الأهلي الكويتي مصر وشركة سيجما لإدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الأوراق المالية - شركة بيربوس مصر لإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار سابقاً - "مدير الاستثمار" بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٣ تم تخفيض تلك العمولة بواقع ٠,٢٥%، والتي تمثل نسبة ٥٠% من إجمالي قيمة أتعاب شركة خدمات الإدارة، لتصبح عمولة البنك نظير إمساك حسابات الصندوق والدفاتر وإدارة سجل المساهمين وتقييمه الدوري لأصول الصندوق بواقع ٠,٤٧٥% سنوياً من صافي أصول الصندوق وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل شهر، وقد بلغت عمولة البنك الأهلي الكويتي مصر مبلغ ٦٩ ١١٦ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

ب - كما يتقاضى البنك عمولة نظير الحفظ بواقع ٠,٣٧٥% (ثلاثة أثمان في الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها طرف البنك وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر للبنك الأهلي الكويتي مصر، وقد بلغت تلك العمولة مبلغ ٤ ٢٢١ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

هذا وقد بلغت إجمالي أتعاب البنك الأهلي الكويتي مصر مبلغ ٧٣ ٣٣٧ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٢ - أتعاب مدير الاستثمار

تتكون أتعاب مدير الاستثمار طبقاً للعقد المبرم بين البنك وشركة سيجما لإدارة صناديق الاستثمار ومحافظة الأوراق المالية - شركة بيريسوس مصر لإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار سابقاً - "مدير الاستثمار" من:

أ - أتعاب الإدارة

أتعاب الإدارة بواقع ٠,٦٥% سنوياً تحتسب يومياً على أساس صافي الأصول اليومية للصندوق وتُدفع في نهاية كل شهر، هذا وطبقاً للعقد المبرم بين البنك الأهلي الكويتي مصر وشركة سيجما لإدارة صناديق الاستثمار ومحافظة الأوراق المالية - شركة بيريسوس مصر لإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار سابقاً - "مدير الاستثمار" بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٣ تم تخفيض تلك العمولة بواقع ٠,٠٢٥%، والتي تمثل نسبة ٥٠% من إجمالي قيمة أتعاب شركة خدمات الإدارة، لتصبح أتعاب الإدارة بواقع ٠,٦٢٥% سنوياً تحتسب يومياً على أساس صافي الأصول اليومية للصندوق وتُدفع في نهاية كل شهر، وقد بلغت أتعاب الإدارة مبلغ ٩٠ ٩٤٢ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

ب - أتعاب حسن الأداء

يتقاضى مدير الاستثمار أتعاب حسن أداء بواقع ١٠% (عشرة في المائة) من صافي أرباح الصندوق في ٣١ ديسمبر من كل عام من الأرباح التي تفوق الأرباح المحتسبة عن عائد متوسط أذون الخزانة لمدة عام مضافاً إليه علاوة ٢,٥% أو بنسبة ١٢% أيهما أكثر خلال الفترة المالية موضع التقييم وتحتسب في نهاية يوم العمل الأخير من كل عام، يستحق الصندوق أتعاب حسن أداء عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٣ - أتعاب شركة خدمات الإدارة

تتقاضى شركة خدمات الإدارة (الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار serv fund) نظير تقديمها لخدمة إدارة الصندوق أتعاب بواقع ٠,٠٥% سنوياً (نصف في الألف) من صافي أصول الصندوق وتحتسب يومياً وتجنب وتُدفع في آخر كل شهر، هذا وقد بلغت أتعاب شركة خدمات الإدارة مبلغ ٧ ٢٧٥ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٤ - مصروفات عمومية وإدارية

بلغت المصروفات العمومية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٦٨ ٨٨٧ جنيه مصري وبيانها كالتالي:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٣٣ ١٣٠	٣٣ ١٨١
١٦ ٥٠٠	١٦ ٥٠٠
١٨٥	٣٩٦
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
١ ٨٠٨	١٣ ٨١٠
٥٦ ٦٢٣	٦٨ ٨٨٧

أتعاب مهنية - مراجعة

أتعاب مهنية - ضرائب

رسوم التطوير للهيئة العامة للرقابة المالية

رسوم الهيئة العامة للرقابة المالية

مصروفات بنكية

الإجمالي

١٥- الموقف الضريبي

صدر قرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٤ على أن يعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٤، وقد تضمن القانون المشار إليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الاستثمار الأمر الذي يترتب عليه خضوع أرباح صناديق الاستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية، وسلامة حساب صافي قيمة أصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافي هذه القيمة فقد تم تكوين مخصص للضريبة المستحقة وفقاً للأرباح المحققة والتحوط للعبء الضريبي لتحويل الأرباح غير المحققة - التي تسعر على أساسها الوثيقة - إلى أرباح محققة خلال الفترة المالية، على أن يتم تعديل قيمة المخصص وفقاً لنتائج الأعمال بنهاية كل فترة تسعير. وفقاً لأحكام القانون المشار إليه، يتم حساب الضريبة على أرباح الصندوق بسعر مقطوع فيما يخص الأرباح الرأسمالية المحققة والتوزيعات المرتبطة باستثمارات الصندوق في أوراق مالية، وفيما عدا ذلك يخضع باقى نشاط الصندوق للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل، وتحسب الضريبة من واقع الإقرار الضريبي الذي يقدمه الصندوق.

وقد نصت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر في ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ بوقف العمل بالأحكام المنصوص عليها بالقرار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة وذلك لمدة عامين تبدأ من ١٧ مايو ٢٠١٥ وبناء على ذلك فإن الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تعاملات الصندوق في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة ستكون خاضعة للضريبة بسعر ١٠% عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٤ (تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤) حتى ١٧ مايو ٢٠١٥ (تاريخ وقف العمل بأحكام القانون).

وبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧ صدر قرار وزير المالية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٧ والخاص بأحكام الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية. ووفقاً للقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل يستمر العمل بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ثلاث أعوام. ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة إلا ابتداء من ١٧ مايو ٢٠٢٢. هذا وقد تم إخضاع العوائد على أذون الخزانة للضريبة اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ تاريخ صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

وبتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢٣ صدر قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ و تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الذي أعفى أرباح صناديق الاستثمار في ادوات الدين و أرباح صناديق الاستثمار القابضة في الادوات ذاتها او في صناديق الاستثمار في هذه الأدوات المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال و في حدود الغرض المرخص لها به و كذلك ما يحصل عليه حملة الوثائق من عائد الاستثمار في هذه الصناديق وذلك كله بشرط ألا تزيد استثمارات الصندوق في الودائع البنكية على ١٠% من متوسط جملة استثماراته سنوياً

كما أعفى أرباح صناديق الاستثمار في الأسهم المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية وأرباح صناديق الاستثمار القابضة في الأسهم ذاتها أو في صناديق الاستثمار في هذه الأسهم المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال و ما تحصل عليه هذه الصناديق من توزيعات و أرباح رأسمالية و ما تحصل عليه من عوائد على ودائعها البنكية و العوائد التي تحصل عليها صناديق الاستثمار القابضة من الصناديق المستثمر فيها بشرط أن تقتصر محفظة الأسهم على أسهم الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

أ- ضرائب شركات الأموال

الشركة ملتزمة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية وفقاً لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

ب- ضريبة الدمغة

الشركة ملتزمة بتطبيق قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته

١٦- الأطراف ذات العلاقة وحجم معاملاتهم مع الصندوق

يتعامل الصندوق مع الأطراف ذوى العلاقة على نفس الأسس التى يتعامل بها مع الغير، وتتمثل معاملات الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة فى تعاملاته مع البنك الأهلي الكويتي مصر البنك المنشئ للصندوق وفى تعاملات الصندوق مع مدير الاستثمار، وكذا شركة خدمات الإدارة وتتمثل تلك التعاملات فيما يلى:

- البنك الأهلي الكويتي مصر مكتب فى وثائق الصندوق بعدد ٥٠.٠٠٠ وثيقة لا تسترد إلا فى نهاية أجل الصندوق (إيضاح ١٨).

- أتعاب البنك وقد بلغت هذه الأتعاب مبلغ ٧٣ ٣٣٧ جنيه مصرى (نظير العمولة والحفظ) عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح ١١)، مستحق منها مبلغ ٦ ٩٦١ جنيه ٣١ مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح ٨).

- حسابات جارية طرف البنك الأهلي الكويتي مصر (إيضاح ٤).

- فوائد دائنة عن الحسابات الجارية طرف البنك الأهلي الكويتي مصر، وبلغت هذه الفوائد مبلغ ١٥ ٤٨٢ جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

- مصروفات بنكية للبنك الأهلي الكويتي مصر وقد بلغت تلك المصروفات مبلغ ١٣ ٨١٠ جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

- أتعاب مدير الاستثمار وقد بلغ إجمالي هذه الأتعاب مبلغ ٩٠ ٩٤٢ جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح ١٢)، مستحق منها مبلغ ٨ ٥٩٥ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح ٨).

- أتعاب شركة خدمات الإدارة وقد بلغت هذه الأتعاب مبلغ ٧ ٢٧٥ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح ١٣)، مستحق منها مبلغ ٦٨٨ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح ٨).

- بلغت استثمارات الصندوق فى صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي مصر النقدي ذو التوزيع الدوري التراكمي عدد ١٤ ٤٤٨ وثيقة وذلك بإجمالي مبلغ ٧٧٣ ٣٨٨ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح ٦).

١٧- قيمة وثائق الاستثمار

يتم احتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي ووفقا للمعادلة التالية:

أ- إجمالي القيم التالية

أسعار الصرف المعلنة فى البنك الأهلي الكويتي مصر يتم الاعتماد عليها لأغراض التقييم عند

تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق المالية الصادرة بعملة أجنبية.

(١) إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.

(٢) إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

(٣) يضاف إليها قيمة الاستثمارات بالأوراق المالية المتداولة.

ب- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلى

(١) إجمالي الالتزامات التى تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد بما فى ذلك حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية فى حالة نشأتها.

(٢) المخصصات التى يتم تكوينها خلال الفترة لمعالجة الالتزامات المحتملة الناتجة عن أحداث ماضية غير محددة التوقيت والمقدار.

(٣) نصيب الفترة من أتعاب مدير الاستثمار البنك الأهلي الكويتي مصر ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذا مصروفات النشر وأتعاب مراقبى الحسابات وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية بما لا يتجاوز ٢% من صافي أصول الصندوق.

(٤) مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية اللازمة لبدء الصندوق والتي يجب تحميلها على السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة.

ج- الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنية) للبنك الأهلي الكويتي مصر.

١٨- وثائق الاستثمار

تم إصدار عدد ٧٤٣ ٤٤١ وثيقة القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه مصري عند غلق باب الاكتتاب في الصندوق بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٠٨ وقد اكتتب البنك الأهلي الكويتي مصر في عدد ٥٠ ٠٠٠ وثيقة لا تسترد إلا في نهاية أجل الصندوق، وفيما يلي بيان بالحركة على وثائق الاستثمار:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	البيان
عدد الوثائق	عدد الوثائق	
٧٤٣ ٤٤١	٧٤٣ ٤٤١	عدد الوثائق القائمة في ٣ أبريل ٢٠٠٨
(٧ ٧٨٣ ٩٩٧)	(٧ ٧٨٦ ١٩٧)	عدد الوثائق المستردة
٧ ١٠٨ ١٣١	٧ ١٠٩ ١٣١	عدد الوثائق المعاد بيعها
٦٧ ٥٧٥	٦٦ ٣٧٥	عدد الوثائق القائمة

ولا يجوز أن يزيد الحد الأقصى للأموال المستثمرة في الصندوق عن خمسين ضعف حجم الوثائق المكتتب فيها من البنك في الصندوق، ويجوز للبنك الأهلي الكويتي مصر شراء وثائق استثمار من تلك التي يصدرها الصندوق بحيث لا يزيد إجمالي ما يملكه في أي وقت من الأوقات على ٢٥% من إجمالي عدد الوثائق التي يصدرها الصندوق وللبank الأهلي الكويتي مصر الحق في استرداد قيمة الوثائق المشتراة التي تزيد على الحد الأدنى المطلوب طبقاً للمادة رقم ١٤٧ من الفصل الثاني من لائحة القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٠١٤/٢٢ في أي وقت من الأوقات.

١٩- نصيب الوثيقة من صافي الأرباح (الخسائر)

بلغ نصيب الوثيقة من صافي أرباح (خسائر) العام عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٥٦,٢٧ جنيه مصري وبيانها كالتالي:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٣٠٤ ٤٠٠	٣٧٦٥ ٣٦٤	صافي أرباح العام
٦٧ ٥٣٩	٦٦ ٣٧٥	المتوسط المرجح لعدد الوثائق
٤٨,٩٣	٥٦,٢٧	نصيب الوثيقة من صافي أرباح العام

٢٠- أحداث هامة

أ- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل واستبدال والغاء بعض معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي المعايير التي شملها القرار:

(١) معايير تم استبدالها:

- * معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكها".
- * معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".
- * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".
- * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة".
- * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية".

(٢) معايير جديدة تم إضافتها:

- * معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين".

(٣) معايير تم إلغاؤها:

- * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين".

وكل التعديلات على المعايير المحاسبية السابق سردها ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

ب - بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٣٦٣) بتعديل معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يسري تطبيقه اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤

ج - بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ أصدر رئيس الوزراء القرار رقم (٣٥٢٧) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وإضافة معايير الرقم (٥١) القوائم المالية في اقتصديات التضخم المفرد على أن يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو لفترات المالية التي يجب التطبيق هذا المعيار خلالها عندما تكون عملة القيد هي العملة المحلية .

وكل التعديلات على المعايير المحاسبية السابق سردها ليس لها أي أثر أعلى القوائم المالية للصندوق .

طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ١٨ أكتوبر في فن ٢٣ والذي نص علي الآتي :

- ١ - دي أدوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية.
- ٢ - الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والمستحقة خلال شهر بحد أقصى من تاريخ القوائم المالية.
- وبناء عليه يطبق الصندوق إجازة عدم التطبيق لمعيار (٤٧ - الأدوات المالية) فيما يخص الاعتراف والقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢١ - إصدار واعتماد القوائم المالية

قام خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وموافاة البنك الأهلي الكويتي- مصر بها وقد تم إصدار القوائم المالية بتاريخ ٢٢ ابريل ٢٠٢٥ هذا وقد تم اعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل لجنة الإشراف بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٥ .